

أمن الخليج العربي في ظل البرنامج النووي الإيراني 1988-2003م

م. د علاء حسين غضبان

المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

al76aa@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع أمن الخليج العربي في ظل البرنامج النووي الإيراني خلال المدة من 1988 إلى 2003 ، وهي مرحلة اتسمت بتحولات استراتيجية مهمة في المنطقة. بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988 ، سعت إيران إلى تطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية، ما أثار مخاوف دول الخليج من اختلال ميزان القوى الإقليمي. في حال كان ذلك التطوير قد يستخدم لأغراض عسكرية، فتزايد القلق الخليجي في ظل تقارير الرقابة الدولية الفاعلة. كما أدت بعض الظروف الدولية، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، دورًا في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي. حاولت دول الخليج تعزيز أمنها من خلال التحالفات الدولية، خصوصًا مع الولايات المتحدة الأميركية، لمواجهة التهديدات المحتملة. يخلص البحث إلى أن البرنامج النووي الإيراني خلال تلك المدة شكل مصدر توتر دائم في العلاقات الإقليمية، ودفع دول الخليج العربي لاعتماد سياسات أمنية وقائية للحفاظ على استقرارها.

الكلمات المفتاحية : الخليج، إيران، أمن، نووي

Gulf Security in the Shadow of the Iranian Nuclear Program 1988-2003

Alaa Hussein Ghadhban

General Directorate of Education in Thi Qar Governrate

al76aa@gmail.com

Abstract

This study explores the security of the Arabian Gulf in the context of Iran's nuclear program between 1988 and 2003, a period marked by significant strategic shifts in the region. Following the end of the Iran-Iraq War in 1988, Iran pursued the development of its nuclear capabilities under the pretext of peaceful use, raising concerns among Gulf states about a potential regional power imbalance. These concerns grew amid the lack of transparency and effective international oversight. Global developments, such as the collapse of the Soviet Union and the Second Gulf War, further complicated the regional security landscape. In response, Gulf states sought to enhance their security through international alliances, particularly with the United States, to counter perceived threats. The research concludes that Iran's nuclear program during this period was a constant source of tension in regional relations, prompting Gulf states to adopt preventive security policies to maintain stability.

Key words: Gulf, Iran, Security, Nuclear

المقدمة

يُعدّ أمن الخليج العربي من القضايا الاستراتيجية الحيوية التي شغلت اهتمام الدول الإقليمية والدولية على حد سواء، لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع جغرافي بالغ الأهمية، واحتضانها لجزء كبير من احتياطي النفط والغاز في العالم. وقد شهدت هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988 وحتى سقوط النظام العراقي عام 2003 تطورات متسارعة، كان من أبرزها تنامي البرنامج النووي الإيراني، الذي شكّل مصدر قلق متزايد لدول الخليج العربي، لما يحمله من أبعاد عسكرية محتملة قد تُخلّ بتوازن القوى في المنطقة، وتُهدد الأمن والاستقرار الإقليمي.

في هذا السياق، سعى البحث إلى تحليل تأثير البرنامج النووي الإيراني على منظومة الأمن الخليجي خلال تلك المدة الدقيقة، من خلال تتبع مواقف دول الخليج وسياساتها، واستعراض التفاعلات الإقليمية والدولية التي أحاطت بتطور هذا البرنامج. كما درس البحث الأطر الأمنية التي حاولت دول الخليج تبنيها لمواجهة التحديات المتصاعدة، ومدى فاعلية تلك السياسات في ظل التوترات المتزايدة بين إيران وجيرانها العرب.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تاريخية تحليلية تسلّط الضوء على أحد أبرز مصادر التهديد لأمن الخليج، مع الوقوف على طبيعة التفاعلات الإيرانية-الخليجية خلال مرحلة ما بعد الحرب العراقية-الإيرانية وحتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م..

- 1- تحليل التطورات التي مرّ بها البرنامج النووي الإيراني بين عامي 1988 و 2003م.
- 2- انعكاسات هذه التطورات على أمن الخليج العربي بشقيه السياسي والعسكري.
- 3- التعرف على مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.
- 4- فعالية السياسات الإقليمية والدولية في احتواء التهديدات النووية الإيرانية تجاه الخليج.
- 5- إبراز التحديات التي واجهت التعاون الأمني الخليجي في ظل غياب إطار دفاعي مشترك واضح.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يناقش إحدى أكثر القضايا حساسية في أمن منطقة الخليج العربي، وهي قضية البرنامج النووي الإيراني وتدابيرته الأمنية خلال مرحلة حرجية من تاريخ المنطقة. وتكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على المدة الممتدة من نهاية الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988 وحتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وهي مدة شهدت تحولات استراتيجية كبرى، أبرزها بروز إيران كلاعب إقليمي يسعى لامتلاك قدرات نووية مثيرة للجدل.

ويُسهم هذا البحث في فهم طبيعة التهديد النووي الإيراني، واستجابات دول الخليج له، مما قد يساعد في تطوير رؤية أمنية مستقبلية أكثر تماسكاً، ويعزز الدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي والتحول الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع تسلسل الأحداث والتطورات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني خلال المدة المدروسة (1988-2003)، وتحليل تأثير هذه التطورات على أمن الخليج العربي. كما يوظف المنهج الوصفي في عرض مواقف دول الخليج من

البرنامج النووي الإيراني، والمنهج التحليلي لتفسير ردود الفعل الخليجية والإقليمية والدولية تجاه هذه القضية.

وسُيُسْتَد في ذلك إلى مجموعة من المصادر، تشمل الوثائق الرسمية، والمذكرات السياسية، والدراسات الأكاديمية، والمقالات الصادرة عن مراكز الأبحاث المتخصصة في شؤون الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية..

المبحث الأول: إيران وأمن الخليج 1979-1988م

أولاً: تداعيات الثورة الإيرانية على الخليج العربي 1979م

اختلفت البيئة السياسية في الخليج العربي بشكل كبير بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، إذ تغيرت المعطيات السياسية والأمنية بشكل جذري، فقد كانت دول المنطقة تنظر إلى إيران في تلك المرحلة بأنها خطر سياسي وعسكري من الممكن أن يهدد أمنها، لذلك تولد شعور لدى دول الخليج العربي بالحاجة إلى التعاون فيما بينها، وهو ما كان له الأثر فيما بعد لإنشاء مجلس التعاون الخليجي. اما على المستوى الدولي، فقد هددت هذه الثورة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، ودعت إلى ابعاد نفوذها عن الخليج العربي، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية تتربع بتوتر انعكاسات الغزو السوفياتي لأفغانستان على مصالحها في المنطقة. (نصرة عبد الله البستكي، 2003)

خسرت دول الخليج العربي بسقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي عنصراً هاماً من عناصر استقرارها الداخلي، وركيزة أساسية من مرتكزات استقرار التوازن الإقليمي في الخليج، بعد أن دعم سياسياً وعسكرياً من قبل الولايات المتحدة الأميركية ليكون شرطي الخليج، ويقوم بسد فراغ الانسحاب البريطاني عام 1971م. لذا عدت ان النظام الجديد مثل تهديداً خطراً لشرعية نظام الحكم فيها، إذ تعتمد هذه الدول نظام الوراثة في الحكم وذات صفة محافظة ولها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة مع دول الغرب. (عبد الفتاح أبو عيشة، 2002). فكان أساس مخاوف الجيران العرب لإيران أن طرح الحكم الجديد بالعمل على ترسيخ المصالح القومية لإيران والرغبة في إقامة دولة قوية. لذلك أتهمت إيران بأنها وراء معظم الاحداث الأمنية التي وقعت داخل الدول الخليجية للأعوام 1979م و1980م تحديداً وما تلاها بثلاثة أعوام على الأقل. (عبد الخالق عبد الله، 1989).

ثانياً: الأولويات الأمنية خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م.

جاء التطور الأكثر أهمية عام 1980م عندما قام العراق بإلغاء اتفاقه السابق مع إيران بخصوص مياه شط العرب، لتبدأ الحرب بينهما في ذلك العام، تلك الحرب التي طرحت متغيراً جديداً في النظام الإقليمي، ولتصبح واحدة من المتغيرات الرئيسية في عمليات الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني لمنطقة الخليج العربي. خصوصاً بعد أن أربك المشهد باستهداف ناقلات النفط الخليجية في مياه الخليج العربي، فوضع المنطقة كلها على حافة الانفجار، فشاركت دول الخليج ضمناً إلى جانب العراق لتحجيم الدور الإيراني وتأثيراته الإسلامية والراديكالية. كما أدت الحرب العراقية – الإيرانية إلى ازدياد النثر الغربي في النظام الخليجي من خلال التحالفات الغربية مع الدول الخليجية، سواء عن طريق إقامة القواعد أو

تقديم التسهيلات العسكرية، الأمر الذي زاد من معدلات عدم الاستقرار وعدم الأمن في الخليج ويربط اقتصادها بالغرب. (نبيل عبد الفتاح، 1981).

لقد اتسعت مخاوف دول الخليج من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها ومصالحها؛ نظرا لمجاورتها لمسرح العمليات العسكرية، فالانعكاسات الأمنية كانت خطيرة ومهددة بشكل جدي لأمن المنطقة واستقرارها، فكان لابد أن تقوم دول الخليج بتطوير استراتيجياتها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي مع تطورات تلك الحرب، (Nayef Ali, 1988). خصوصا بعد أن فشلت دول الخليج العربي للقيام بدور الوساطة لإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية، فأصبح التفكير في انشاء كيان جماعي يوفر الامن للمنطقة أمر لا مفر منه. (إسماعيل صبري مقلد، 1986).

ثالثاً: قيام مجلس التعاون الخليجي 1981.

تباينت مواقف الدول العربية أزاء الحرب العراقية - الإيرانية بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران، إذ أيدت معظم الدول العربية، ومنها مصر ودول الخليج موقف العراق خلال الحرب، فيما عارضت سورية وليبيا الموقف العراقي، مما أدى إلى انقسام الموقف العربي وتشردمه، والذي ترك اثاره السلبية على الأمن القومي العربي بشكل عام وأمن الخليج بشكل خاص. ولم يقتصر الشق العربي على الموقف إزاء الحرب العراقية - الإيرانية وإنما شهد اضطراب اخر في اعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني عام 1978، فضلاً عن الصدمة التي هزت الأمن العربي والخليجي، عندما قصف الكيان الصهيوني مفاعل تموز النووي العراقي ودمره عام 1981م. (نصرة عبد الله البستكي، 2003).

ونتيجة لنجاح الثورة الإسلامية في إيران، وقيام الحرب العراقية - الإيرانية، واضطراب النظام الإقليمي العربي، قد شكلت جميعها تحديات خطيرة دفعت بدول الخليج للتحرك نحو محاولة تشكيل تعاون دفاعي وأمني منظم في إطار مجلس التعاون. (Anton Hyman, 1986)

ونتيجة لما ذكر أعلاه، وأسباب أخرى، سيطر الهاجس الأمني على سياسة دول الخليج العربي، فجاءت المبادرة من الكويت التي وقعت تحت التهديد المباشر للحرب، لقربها جغرافيا من طرفي النزاع، عندما وجه أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح. (الحرس الوطني الكويتي، 2012)، دعوة إلى قادة دول الخليج العربي في تشرين الثاني عام 1980م إلى انشاء مجلس التعاون الخليجي، ومع إصرار الكويت على هذا الطرح؛ تبنى وزراء خارجية دول الخليج الست هذا المقترح خلال اجتماعهم في الرياض الأسبوع الأول من شهر شباط عام 1981م وتم التصويت عليه ليعلن بشكل رسمي. (نصرة عبد الله البستكي، 2003).

ومن خلال الاطلاع على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي نجد أن هذا النظام خلى من أي إشارة إلى البعد الأمني، على الرغم من انه كان الهاجس الأساسي لهذه الدول لأنشاء المجلس، وذلك لان الدول الست المتبنية لفكرة التعاون الجماعي كانت متأثرة بطبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية وبرؤية قادتها لحدود هذا التعاون، فيرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد تكفلت بملء هذا المجال من خلال إعلانها في اعقاب الغزو السوفييتي لأفغانستان عن مبدأ كارتر الذي ينص على الأهمية الحيوية والاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة العالمية للولايات المتحدة الأميركية وعلى تصميمها على الدفاع عن سقوط منطقة الخليج في يد قوة معادية لها. (هالة سعودي، 1996)

ومن جانب آخر، نجد أن دول الخليج اتجهت نحو شراء الأسلحة بشكل كبير جداً خلا تلك السنوات، واصبحوا من أكثر المشترين بالعالم، فالعوائد النفطية المرتفعة ساعدت أعضاء المجلس على القيام بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة، خصوصاً المملكة العربية السعودية التي أصبحت مخزناً ضخماً، والتي كانت تشتري من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في الدرجة الأولى والثانية على التوالي، ولعمل نوع من الموازنة كانت الكويت تشتري جزءاً من أسلحتها من الاتحاد السوفياتي، وكانت المملكة العربية السعودية تدفع أكثر من ثلث دخلها من العملة الصعبة مباشرة للأسلحة ولتكوين مقرات ومخازن ومؤسسات عسكرية. وعلى ما يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية كانت مستفيدة ومشجعة لعملية التسليح تلك لأنها ستفني بغرضين لها:

الأول: تتحمل الدول الخليجية العبء الأكبر لمصاريف التسليح، خصوصاً وان السياسة التسليحية للولايات المتحدة الأميركية قامت على دفع دول الخليج إلى شراء أكبر قدر ممكن من الأسلحة الأميركية.

الثاني: التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لن يكون واضحاً للعيان، وعليه سوف تقل حدة الانتقادات من شعوب دول الخليج، وعلى الأخص القوى السياسية المناهضة للتواجد الأمريكي. (نصرة عبد الله، 2003)

وقبل الخوض في الموقف الإيراني من تأسيس مجلس التعاون الخليجي، لا بد من إعطاء بعض اللامحات عن ماهيته وعمله:

بالعودة إلى مقاييس القانون الدولي، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربي: منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص، ولا يمكن اعتباره حلفاً عسكرياً، وبدل على ذلك أن مجلس التعاون يعمل في جميع الميادين، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدفاعية والأمنية وغيرها من المجالات الأخرى، ولا يقتصر عمله فقط على الجوانب العسكرية، فضلاً عن أنه ليس موجهاً ضد دولة أو دول معينة. (نواف مساعد ال سعود، 1988).

ولمعرفة أهدافه بشكل موجز، فقد تبني المجلس الاهتمام في مجالات عدة، فكانت أبرز أهدافه:

- 1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في كافة المجالات وصولاً إلى وحدتها.
- 2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وواجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- 3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، كالاقتصاد والجمارك والمواصلات، والتعليم والثقافة والصحة والاعلام والسياحة.
- 4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة الحيوانية والمائية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، بالإضافة إلى تشجيع تعاون القطاع الخاص. (نصرة عبد الله البستاني، 2003).

ومن خلال ما تقدم نجد أن أهداف المجلس الاقتصادية والاجتماعية محدّد بشكل واضح، بينما لم تذكر الأهداف السياسية والعسكرية والأمن الخارجي، وحتى لم يرد ذكر لتأسيس قوات عسكرية مشتركة في حينها، فمن الملاحظ أن البعد الأمني كان مغيباً في تلك الوثيقة، إلا أنه ذكر بشكل واضح في البيان الختامي للقمة التأسيسية، إذ ذكروا أن أمن المنطقة استقرارها

إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وانهم يرفضون بشكل مطلق لأي تدخل اجنبي في المنطقة مهما كان مصدره مع ضرورة ابعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، وخاصة تواجد الاساطيل الأجنبية والقواعد العسكرية. (المرجع السابق). فهل كان يقصد وزراء خارجية دول الخليج العربي بهذا الكلام الولايات المتحدة الأميركية؟ وهل يمكن أن يطبق عليه إذا شمل الجميع؟

من خلال الاحداث السياسية التي تلت هذا البيان، نستطيع القول ان هذا الخطاب لم يكن موجها لجميع القوى العالمية، إذ اثبتت الاحداث بعد ذلك ان دول الخليج العربي كانت على استعداد لتقبل ان تقوم الولايات المتحدة الأميركية بأي دور أمني تقرضه التطورات، ولكن من دون ان يكون ذلك وفق اتفاقات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في الصراع العالمي. أو مواجهة مباشرة مع إيران التي جعلت من القضاء على النفوذ الأميركي أحد أهدافها الرئيسية. والواقع أن الولايات المتحدة الأميركية قد أبدت من جانبها حرصا واهتماما على أداء هذا الدور طوال مدة رئاسة رونالد ريغان (1980-1988)، الأمر الذي مكن النظم الخليجية من حماية أمنها على المستويين الداخلي والخارجي. (أحمد عبد الجبار الدليمي، 2019).

رابعاً: موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون الخليجي

سعت إيران إلى إقامة تحالف سياسي عسكري في منطقة الخليج منذ الانسحاب البريطاني عام 1971م، إذ أعلن شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي أن إيران هي القوة الجديدة التي ستحل محل بريطانيا في حماية أمن المنطقة، وذلك لشعوره بتفوق بلده الواضح في الإمكانات البشرية والعسكرية، بالإضافة إلى المكاسب التي حققها في الخليج منذ بداية الستينات من القرن العشرين، (عبد الحكيم عامر الطحاوي، 2003)، الأمر الذي دعا بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية أن تؤيد هذا التوجه وتدعمه. (مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، 1984).

تقدمت الحكومة الإيرانية بأكثر من مشروع لإقامة تحالف يضمها إلى جانب العراق ودول الخليج العربي، منذ عام 1967م، ولم يكتب له النجاح على الرغم من موافقة العراق، بسبب رفض المملكة العربية السعودية والكويت، كما رفض مشروع آخر مماثل في بداية السبعينات، وذلك لاعتبارات عدة أهمها، الخلافات الإقليمية والتاريخية، والتخوف من اتساع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي والبرنامج النووي الإيراني، واسباب أخرى تتعلق بالانقسامات المذهبية والسياسية، كما أن السعودية والكويت كانتا تسعيان إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، فقامت إيران بعد ذلك باحتلال الجزر الامارتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) في 30 تشرين الثاني 1971م، فأرادت من خلال ذلك اثبات ان القوة العسكرية الإيرانية هي القوة الوحيدة القادرة على حماية أمن الخليج. (المرجع السابق)

واستمر الرفض العربي لأي شكل من اشكال التحالف التي تدعوا إليها إيران، كما رفضت الأخيرة بقوة، فضلاً عن المملكة العربية السعودية والكويت، المشروع الذي تقدم به الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في تموز عام 1970م، (حسن لطيف الزبيدي، 2007)، لأنه كان يعني بنظرها استبعادها من أي تنسيق مشترك لحماية الخليج. ومع استمرار هذا الرفض، أعلن رئيس الوزراء الإيراني توقف الاتصالات العربية بشأن إقامة حلف دفاعي لضمان أمن منطقة الخليج. (وجدان كارون التميمي، 2020).

وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وسقوط نظام الشاه، تفاجئ قادة الثورة الإسلامية بإعلان تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وعدّوه عملاً موجهاً بالصد من إيران، فلم تتوان الحكومة الإيرانية عن إبداء شكوكها

وتحفظها وكانت ردة فعلها عنيفة، ويبدو ذلك واضحا من خلال التصريحات الرسمية التي صدرت عن الحكومة الإيرانية والتي أعلنت فيها معارضتها لقيام تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج المواجه لها، خصوصا وان علاقات إيران وحكومات مجلس التعاون الخليجي كانت تشهد مزيدا من الاضطراب والقلق المبني أساسا على سياسة التهديد والأطماع وخاصة علاقات المملكة العربية السعودية وإيران التي كانت متوترة بسبب التنافس على زعامة منظمة أوبك¹، وقضايا أخرى تخص محاولة الحصول على التفوق وقيادة منطقة الخليج، فضلاً عن التوجس الإيراني من تحالف المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأميركية، والمساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون إلى العراق. (صفاء محمد عبد ساجت، 2018).

بداية عللت إيران أن أسباب انشاء مجلس التعاون الخليجي جاء لمواجهة الظروف المستجدة في المنطقة والتي اثرت بشكل واضح على امنها واستقرارها وتبعيتها للغرب، فسعت الدول العربية في الخليج إلى تشكيل نظام أمني جديد في المنطقة بتوجيه من الولايات المتحدة التي رأت من الضروري أن تقوم بإجراءات تعزز من خلالها أمن الخليج وتقوي العلاقات مع دوله العربية بهدف تأمين طرق نقل النفط والحفاظ على منابعه. (وجدان كارون التميمي، 2020).

وعلى الرغم من قيام سفراء دول الخليج المعتمدون في طهران بتسليم نص ميثاق التعاون إلى نائب رئيس الوزراء الإيراني للشؤون الخارجية علي أكبر ولائي بعد قمة أبو ظبي التي عقدت في 25 أيار 1981م، إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت عدم تأييدها لقيام مثل هكذا مجلس. (هادي جواد كاظم النجار، 2018). وجاء الرفض الإيراني بشكل فوري، إذ صرحت الحكومة الإيرانية فور اعلان تأسيسه بأنه اتفاق ضد إيران، كما هاجمته الصحافة الإيرانية بشكل كبير، ووصفته بأنه حلف عسكري تأسس للنيل من الثورة الإسلامية؛ لتخوف قادة الدول الخليجية الست إذا ما وصلت رياح الثورة الإسلامية إلى بلدانهم. (أحمد الباز، 2018).

ولنفي هذه الاتهامات، عقد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل²، (وحيد اسماعيل، 2022) مؤتمرا صحفيا على هامش اختتام الدورة الأولى للمجلس الوزاري لمجلس التعاون في 1 أيلول 1981م، أوضح فيه أن تأسيس مجلس التعاون الخليجي لا يشكل محورا عسكريا او تكتلا ضد دولة معينة، وانما جاء ليقدم القضايا الخليجية والعربية والإسلامية، وله مردود إيجابي وفعال لاستقرار منطقة الخليج، كما اكد الأمين العام لمجلس التعاون في المؤتمر نفسه، أن تصنيف المجلس بأنه محور عسكري يعود إلى غايتين، فأما أنه نابع من سوء فهم عن طبيعة المجلس وأهدافه أو ان ذلك كان مجرد عبارات اعتادت ان تستخدمها التيارات السياسية في المنطقة خلال السنوات الماضية. (وجدان كارون التميمي، 2020).

وخلال حرب الخليج الأولى، رأت إيران أن وظيفة مجلس التعاون الذي تأسس بعد ثمانية اشهر فقط من بدء الحرب، ما هي الا توحيد لجهود دول الخليج لدعم العراق، وقد تأكد لها ذلك بعد تقديم كل أنواع المساعدات والدعم المالي والعسكري واللوجستي والسياسي للعراق، كما انها وضعت إمكاناتها من الموانئ والنقل البحري والقواعد الجوية والإمكانات البرية في خدمة العراق، كذلك في الجانب الاقتصادي، فقد حاولت دول الخليج اقناع دول العالم بعدم شراء النفط من إيران، وكانت

¹ منظمة دولية تأسست عام 1960 في بغداد بمبادرة من خمس دول منتجة للنفط هي: المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، تهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الاعضاء لضمان استقرار اسعار النفط وتحقيق عائد اقتصادي مستدام للدول المنتجة. (جمال محمد خطاب، 2014).

² سياسي ودبلوماسي سعودي من ابناء الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، شغل منصب وزير الخارجية السعودي لمدة استثنائية امتدت من عام 1975 إلى عام 2015، ولد في الرياض عام 1940 وتوفي في جدة عام 2015. (نزار عبيد مدني، 2018).

من خلال منظمة أوبك تعارض زيادة أسعار النفط لتوجيه ضربة إلى الاقتصاد الإيراني، وادخاله في أزمات مالية. (صفاء محمد عبد ساجت، 2018).

ويمكن القول إن موقف إيران الراض لتأسيس مجلس التعاون الخليجي نابع من عدة أسباب، أهمها:

- 1- أن العلاقات كانت متدهورة بشكل عام بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.
 - 2- خشية إيران من زيادة دعم المجلس للعراق، وقد يحصل على عضويته.
 - 3- كانت العلاقات القوية التي تربط دول الخليج العربي بالولايات المتحدة الأميركية هاجس يورق الحكومة الإيرانية، وتخشي مساندة هذه الدول لأي عمل أميركي معادي لإيران. (عبد الله الأشعل، 1983).
- وبناءً على ما تقدم، فإن الرفض الإيراني لقيام مجلس التعاون كان متوقعا، ومبررا من جانب إيران التي وجدت فيه تكتل عربي خليجي يبعدها سياسيا عن منطقة الخليج، وأن سياسته تستهدفها بالدرجة الأولى، وأنه تهديد أمني مباشر لإيران، وإعلان رسمي للرغبة العربية في استبعادها عن أي قرارات تتعلق بمستقبل الخليج. فقد كانت هي الدولة الوحيدة التي رأت في هذا المجلس عائقا أمام سياستها الخارجية الجديدة بعد 1979م، ولم تتغير وجهة النظر تلك أو تتحسن العلاقات إلا بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م، وموقفها من أزمة الكويت عام 1990م.

المبحث الثاني: انعكاس برنامج إيران النووي على مراحل تطور أمن الخليج 1989-2003م.

تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني إلى عام 1958م وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية، التي قدمت لإيران نواة المفاعل النووي بقدرة (5) ميغاواط وكليو غرامات عدة من اليورانيوم المخضب ومساعدات فنية ضمن إطار البرنامج السلمي الذري. وقد ازداد الاهتمام وتركز في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وتحديدًا في أواسط الستينيات من القرن الماضي، إذ كان للشاه طموحات نووية كبيرة انطلاقًا من اعتبارات القوة والهيبة الناجمة عن امتلاك التقنية النووية. (Rowberry, Ariana.2013)

ولأجل المضي بشكل فاعل في البرنامج النووي، فقد أسست الحكومة الإيرانية في عام 1960م (مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية) و(مركز طهران للأبحاث النووية) إلا أن الأخير لم يأخذ دوره في مجال البحوث النووية بشكل عملي إلا في عام 1967م حينما الحق بجامعة طهران، واشرفت عليه مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية، (محمد سعيد عبد المؤمن، 2005)، كما سعت إيران إلى التسريع من وتيرة العمل وترصينه، الأمر الذي برره الشاه آنذاك بحاجة بلاده إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. (رياض الراوي، 2008)، ولتطوير برنامجها النووي؛ تعاقدت إيران شركات أوروبية عدة. فتم التوقيع مع الحكومة الفرنسية لمساعدتها في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم، وفي عام 1976م اتفقت الحكومة الإيرانية مع شركة (سيمنز) الألمانية لإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة بوشهر جنوب إيران، ولم يتم اكمال المشروع بسبب قيام الثورة في إيران عام 1979م. (سليم كاطع علي، 2016)

توقف البرنامج النووي الإيراني بشكل تام خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة الإسلامية نتيجة لعوامل سياسية وايدلوجية، إلا أنه ما لبث أن انطلق عام 1984م بسبب ظروف الحرب العراقية – الإيرانية، والتي أدت إلى حدوث

تغيير جذري في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي على وجه الخصوص، إذ وجدت الحكومة الإيرانية أنه من الضروري الاهتمام بإعادة إحياء البرنامج النووي فبدأت بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي، فضلاً عن دعم وتعزيز منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. (سليم كاطع علي. المرجع السابق).

وقد كان للحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق عام 1991م، وما نتج عنها من تحولات جديدة على الصعيد الإقليمي والدولي، دوراً كبيراً في تحفيز إيران للتوجه نحو الإمساك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة، فضلاً عن تعزيز تعاونها في الجانب النووي مع روسيا والصين. (Clement Therme. 2014).

أولاً: البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي.

أصدرت وكالة المخابرات الأميركية تقارير أفادت بأن البرنامج النووي الإيراني يتضمن برامج خاصة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، مما أدى إلى قيام منظمة الطاقة الدولية بعمليات تفتيش للمفاعلات الإيرانية خلال الأعوام (1992، 1993، 1994) والتي أكدت خلو هذه المواقع من أية برامج عسكرية. (نعم أكرم عبد الله الجميلي، 2021).

فقد مر البرنامج النووي الإيراني بمراحل عدة خلال التسعينات، كان أبرزها مرحلة توقيع العقود وبدايات التعاون الخارجي، في منتصف التسعينات (1994-1996)، إذ شهد العام 1995م عقد رئيسي مع روسيا (Minatom/ Atomstroyexport) لإكمال محطة بوشهر. هذا الاتفاق أرسى إطاراً لتوفير تكنولوجيا ومحطات مدنية، لكنه لم يضم تسليم مكونات تخصيب اليورانيوم. أما المرحلة اللاحقة فقد كانت لتوسيع القدرات البحثية والاقتناء من خلال تأسيس لأنشطة بحثية في مجالات متعددة (مراكز أبحاث، تجارب فيزيائية، شراء تجهيزات)، لتصل بعد ذلك (وحسب خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية) إلى مرحلة بداية التبلور في أواخر التسعينات، إذ ذكرت تقاريرها أن إيران بدأت مجموعة من الأنشطة مرتبطة بإمكانات تطوير أجهزة نووية (تصميمات، تجارب تفجير، تجهيز مكونات غير نووية للتجريب). (تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. 2015).

وهنا أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر إدراكاً للتحويلات التي طرأت في المنطقة على أمنها الإقليمي، لا سيما أنها أصبحت وسط مجموعة من الدول التي تمتلك برامج نووية منها (الهند، باكستان، إيران، الكيان الصهيوني)، فكان هم الدول الخليجية إبعاد المنطقة عن خطر الأسلحة النووية. (عبد الله حمود السهلي، 2014).

لم تسع دول مجلس التعاون الخليجي لأقناع إيران بضرورة التخلي عن تخصيب اليورانيوم، ولم تخاطبها بشكل مباشر لإيقاف مشروعها النووي، رغم قلقها الكبير من سعيها لشراء صواريخ متوسطة المدى من كوريا الشمالية يمكنها ان تحمل رؤوس كيميائية، إلا أنها قامت بالطلب من الولايات المتحدة الأميركية بتوجيه تحذير إلى روسيا لإيقاف تعاونها مع إيران، وعدم تنفيذ اتفاقها الأخير بإكمال مفاعل بوشهر النووي، كما طلبت بعرقلة التعاون العسكري النووي بين روسيا وإيران عام 1994م، أثناء زيارة الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسن) إلى واشنطن، إذ صرح تحت الضغوط الأميركية بإيقاف مبيعات الأسلحة الروسية لطهران، باستثناء المبيعات التي تم الاتفاق عليها ضمن العقود المبرمة، إلا أن روسيا عادت وقامت بأنشاء مفاعلين في كانون الثاني 1995م وبطاقة (1000) ميكاواط في مدينة بوشهر مقابل مليار دولار. (تميم هاني خلاف، 2000).

ثانياً: موقف دول الخليج العربي من الطموح النووي الإيراني.

شعرت دول الخليج العربي بالقلق من تطور البرنامج النووي الإيراني المحتمل عادةً أن هذا التطور مقلق جداً من الجانب الأمني، فضلاً عن سعي آخر تمثل بتوجه إيراني لبناء قدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات المشروعة، وقد ورد ذكر ذلك في البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في الدوحة عام 1996م. كما رأت دول الخليج أن نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية سوف تنعكس آثاره على المنطقة، فقد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأميركية في دول الخليج، وهو الأمر الذي يندرج باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بأغلاق مضيق هرمز، مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر هام للدخل القومي. ومما زاد من قلق دول الخليج، هو تصريح لحركة مجاهدي خلق المعارضة للحكومة الإيرانية (ان سي ار)، (جيفري كيمب وآخرون، 2005)، عندما ذكرت في مؤتمر صحفي في واشنطن عام 2002م أن هنالك منشآت نووية سرية في إيران لتخصيب اليورانيوم في (عبالي، اراك، ناتنز) الأمر الذي أثار المجتمع الدولي ككل، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، التي جعلت القضية النووية الإيرانية واحدة من أهم أولويات سياستها الخارجية والأمنية، (مزيان فهدة خزار، 2011). إذ ادعت الولايات المتحدة الأميركية أن إيران أخلّت بتطبيق المادة الثانية من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وطالبتها بوقف تخصيب اليورانيوم، كما طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرسال الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة بحقه. (Daniel H. Joyner, 2012)

أما إيران فقد صرحت من ناحيتها أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية وليس موجهاً ضد أحد، إذ بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال رسائل اطمئنان لدول مجلس التعاون الخليجي أكدت من خلالها مراراً حرص إيران على التأكيد أن أنشطة برنامجها النووي لأهداف سلمية لا أكثر، وأنه موافق للضمانات والأنظمة والقوانين التي شرعتها المنظمات العالمية، مما أوجد ارتياحاً وتفهماً خليجي. (أمين حماد، 2012).

ومما يكن من تأكيد من الجانب الإيراني، تبقى لهذا البرنامج تسليحياً كان أم سلمياً تبقى لهذا البرنامج آثار أمنية وبيئية تلقى بظلالها على منطقة الخليج، وأهمها:

1- تكريس الخلل القائم في موازين القوى في حال امتلكت إيران للأسلحة النووية، لما له تأثير على استقرار منطقة الخليج العربي، فإذا افترضنا أن إيران أرادت أن تتوسع بقوتها الحالية، فيصعب عليها الاتجاه نحو الشرق؛ لوجود قوى نووية اسيوية كبرى مثل الهند وباكستان والصين، كذلك الشمال، فيوجد روسيا يصعب ذلك جداً، ومن ثم فإن إمكانية التمدد المتاحة إلى إيران هي باتجاه الغرب، فالخلل واضح في القدرات التسليحية بين الدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني. ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة إلى الخبرة القتالية. (محمد السعيد ادريس، 2000).

2- صعوبة التعامل مع الاحتمالات المطروحة في حال نشوب حرب بين إيران والولايات المتحدة الأميركية بخصوص الملف النووي الإيراني، وهذا أمر غير مستبعد، إذ ذكر الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش في إحدى المقابلات التلفزيونية: "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، وفي حالة حدوث ذلك فإن الرد الإيراني، وهي حتمي، سيكون له أوجه عدة، مثل ضرب الكيان الصهيوني، أو التعرض عسكرياً للقواعد والمصالح الأميركية في الخليج وربما تدميرها، وغير ذلك من الاحتمالات المتوقعة التي قد تؤدي مجتمعة إلى حرب إقليمية ذات عواقب كبيرة. (هاشم جويد الخوالدة، 2013).

3- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج في حال امتلكت إيران أسلحة نووية، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية – الخليجية، فإيران تطلب دوماً أن يكون لها في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، انطلاقاً من أن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمناً إقليمياً خليجياً خالصاً، وهو أمر يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي الست التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، ورغم طرح صيغ عدة لأمن الخليج، إلا أن إصرار إيران على المضي ببرنامجه النووي يحول دون الاتفاق على أحدها. (فهد مزبان خراز، 2011)

4- الآثار البيئية وخطورتها على المياه والثروات الطبيعية هي الأكثر بروزاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين، وذلك لأكثر من سبب، لعل أهمها تعرض إيران الدائم للزلازل مما قد يؤدي إلى حدوث تسريب إشعاعي، كما حدث في مفاعل تشيرنوبيل في أوكرانيا عام 1986م، أو احتمال توجيه ضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية، سواء من جانب الولايات المتحدة الأميركية أو من الكيان الصهيوني كما فعل مع مفاعل تموز العراقي عام 1981م، إذ ستدفع دول الخليج ثمناً أكبر من الذي ستدفعه إيران في حال وقوع كارثة للمفاعل، سواء كانت الكارثة طبيعية أو من خلال عمل عسكري إذا ما فشلت الجهود السياسية في تسوية الملف النووي الإيراني. (فهد مزبان خراز. المرجع السابق).

ثالثاً: البعد الاستراتيجي للدور الإيراني في النظام الإقليمي الخليجي.

لقد أدى الاجتياح العراقي إلى الكويت عام 1990م إلى أحداث تغيير جوهري في مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي، إذ أصبح أمن هذه المنطقة مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بأمن الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن ازداد الدور الدولي وضوحاً، وعد الحفاظ على أمن الخليج العربي وثيق الصلة بالمحافظة على المصالح الأميركية، مقابل فشل واضح سجل خلال تلك الازمة في حل المشكلات داخل البيت العربي، ومن هنا نستطيع القول أن منطقة الخليج العربي الاستقرار الأمني المعتاد بعد أن سلمت حماية الأمن لقوى خارجية اجنبية ساهمت فيما بعد إلى تحويل الأمن الخليجي إلى أداة بيد الولايات المتحدة الأميركية. (نكتل عبد الهادي، سوسن جبار. 2020).

أما بالنسبة على إيران فقد أدركت وبواقعية أن التعامل مع الخليج كمنطقة نفوذ لم يعد ممكناً، وكذلك طرح فكرة أن أمن الخليج مسؤولية الخليجيين كانت تؤمن إيران بأنها عبارة انشائية ملغمة غير قابلة للتطبيق، بالنظر إلى ما هو قائم على الأرض، ومن وجهة نظرها فقد تحول أمن الخليج إلى "عدم أمن" يستعصي على الترتيب من قبل جميع الأطراف بما فيها إيران. (خيري عبد الرزاق جاسم، 2019).

وتعد قضية أمن الخليج من أهم القضايا المؤثرة على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، لاختلاف تصور كل منهما لأمن المنطقة، انطلاقاً من أن لكل منهما مصالحه الخاصة، فبعد أن فتحت أزمة اجتياح العراق للكويت

أبواب منطقة الخليج على مصراعيها للقوات الأجنبية للتواجد الكبير والمباشر فيها، إذ أصبحت دول التعاون ترى في وجود تلك القوات حماية لها، في حين ترفض إيران هذا التواجد وتعدّه تهديدا لها. وهذا ما أكدّه الخطاب السياسي الإيراني اثناء أزمة الخليج الثانية عام 1990م الذي كان يرى بأن هذه الأزمة أثبتت غياب نظام حقيقي لأمن الخليج يمكن أن يكون كفيلا بردع أية دولة تعتدي على دولة أخرى، ويغني في الوقت نفسه عن الحاجة لاستدعاء قوات من خارج المنطقة. كما أبدت إيران استياءها من التجاهل المتعمد لأي دور إيراني يخص أمن الخليج، إذ تشعر دول الخليج بأن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج في ظل غياب توازن استراتيجي عربي خليجي – إيراني، ومما زاد من هذا الإدراك هو تعظيم إيران لقوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية. (محمد طالب حميد، 2016).

رابعاً: الملف النووي الإيراني عام 2003م

بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001م أدعت الولايات المتحدة الأميركية أن ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الاسلحة النووية يتزامن واثرائها لعناصر من تنظيم القاعدة وتبنت شيوع افكار أمام الرأي العام الدولي حول امكانية وقوع هذه الاسلحة في أيدي منظمات اراهابية أو استخدامها من قبل إيران لضرب الكيان الصهيوني، خاصة بعد ما تمكنت من اختبار صاروخ شهاب 3. (محمد سلمان طابع، 2024).

زودت بعد ذلك الولايات المتحدة الاميركية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات تفيد بامتلاك إيران منشأتين نوويتين في وسط إيران (آراك ونطنز) علاوة على منشأة بوشهر النووية التقليدية، وأن عمليات لتخصيب اليورانيوم تتم في منشأة نطنز. (حشوف ياسين، 2017).

وبذلك بدأت الدول الكبرى تتلمس الخطر من البرنامج النووي الإيراني؛ لاعتقادهم بأن إيران مهتمة بالسعي للحصول على السلاح النووي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية متوجسة من الدور الإيراني في افغانستان ومنطقة الخليج والعراق، اضافة إلى دعمها الواضح للحركات الاسلامية المقاومة للكيان الصهيوني في فلسطين ولبنان، لذلك اصدر مجلس حكام الوكالة الذرية للطاقة النووية في 12 أيلول 2003م قرار يلزم إيران بالتوقف الفوري والكامل لكافة نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وبتوقيع البروتوكول الخاص بمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية والسماح الفوري بتفتيش المنشآت دون قيد أو شرط. (عبد الجليل زيد المرهون، 2007).

اعلنت إيران عن برنامجها النووي واعترفت بوجود منشأتين نوويتين في نطنز وآراك، وذلك عام 2003م الذي شهد في الوقت نفسه قبول الحكومة الإيرانية إجراء تعديلات على معاهدة منع الانتشار النووي لتوقع بعد ذلك اتفاقية (سعد اباد)³ التي تضمنت تجميدا طوعيا لتخصيب اليورانيوم؛ وذلك بعد مفاوضات اجرتها بقيادة حسن روحاني – الذي كان يشغل منصب الامين العام للمجلس الاعلى للأمن القومي - مع الدول الاوربية (بريطانيا والمانيا وفرنسا)، كما وقعت على البروتوكول الاضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي. (<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/6>)

³ مفاوضات عقدت في قصر سعد آباد في طهران يوم 21 تشرين الأول 2003 شارك فيها من الجانب الإيراني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي حسن روحاني ومن الجانب الأوروبي وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والمانيا. كان أبرز بنودها: التزام إيران بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي مع السماح بعمليات تفتيش أكثر شمولاً، وتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم مؤقتاً، مقابل الاعتراف بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. (محمد عبد السلام، 2005).

وفي تشرين الأول من العام نفسه، زار وزراء خارجية كل من بريطانيا والمانيا وفرنسا إيران للتباحث معها وازالت الغموض حول أنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران، إذ لم تعلن الأخيرة عن مساهماتها النووية الحساسة وانشطتها في التخصيب والمعالجة والتي يمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم وانتاج وقود للمفاعلات لصنع الاسلحة. وحصلوا خلال الزيارة على موافقة إيران على البروتوكول الاضافي الذي يسمح بتفتيش منشآتها النووية ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم. مقابل الالتزام بشرط إيران بأن مفتشي الوكالة لن يكون لهم حق الدخول المفاجئ وغير المشروط لأي مواقع البلاد، إذ جرى الحصول على ضمانات من الوكالة والاتحاد الأوروبي بأن مقر المرشد الأعلى للجمهورية وبعض المراكز العسكرية والأمنية الحيوية التابعة لمكتب المرشد لن تخضع للتفتيش بموجب البرتوكول، علاوة على التأكيد ايضا على أنه إذا جرى استغلال هذا البرتوكول لتهديد مصالح إيران وقيمتها الوطنية، فأنها لن تتردد في وقف تعاونها مع الوكالة تماما. وجرى في الوقت نفسه التأكيد على أن تعليق تخصيب اليورانيوم الذي كانت إيران قد التزمت به في تلك المدة هو تعليق مؤقت وطوعي لإيجاد الثقة، ولكن مع التأكيد على أن يظل من غير الوارد وقف أنشطة التخصيب نهائيا. (أحمد إبراهيم محمود، 2005).

وكان ثمن التنازل الإيراني أن يعترف الاتحاد الاوربي بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، مع وعود بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما. إلا أن تطورات المشهد جاءت بعكس التقدم الواقع في المفاوضات، وذلك بعد أن أخذ اعضاء مجلس الحكام التابع للوكالة الدولية قرارا بالأجماع في 25 تشرين الثاني 2003م يدين إيران لتطويرها ما قالوا أنه "برنامج نووي سري" على مدى حوالي 20 عام، لتدعي واشنطن انه يخفي طموحات تصنيع اسلحة نووية. غير أن القرار لم ينص على احالة المسألة إلى مجلس الأمن. (هاشم أجريد الخوالدة. 2013).

ومع حلول عام 2004م وصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة بالطرد المركزي ستتمكن بدون ادني شك من تخصيب اليورانيوم، لتتبع بعد ذلك الولايات المتحدة الأميركية ما يمكن تسميته بالدبلوماسية المتشددة التي تهدف إلى صنع تغييرات هامة في إيران. (علي فائز، كريم سجاديور، 2014).

خامساً: الموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني (2001-2003م)

- دول الخليج، ككتلة، اعتبرت الملف النووي الإيراني تهديداً محتملاً لاستقرار المنطقة وتوازن القوى.
- كل دولة حاولت موازنة بين التعبير عن القلق والمصلحة الاقتصادية والاستراتيجية والتوازن السياسي مع إيران. (Haghirian, Mehran. 2025)
- السعودية والإمارات كانت الأبرز في التعبير العلني والخاص عن المخاوف، بينما تنوّعت المواقف الأخرى اعتماداً على طبيعة العلاقة المحلية مع إيران. وادناه جدول صغير يوضح موقف دول الخليج:

جدول رقم (1)

مواقف الدول الخليجية من الملف النووي الإيراني⁴.

ت	الدولة	الموقف العام	ملاحظات
1	المملكة العربية السعودية	الأكثر صراحة وقلقا علنا وسرياً	احتمال رد أو حصانة عبر الحلفاء
2	دولة الإمارات	موقف قوي في المطالب الدولية وإعادة التأكيد على السلامة	داعمة للضغط على إيران
3	مملكة البحرين	قلق من التدخل الداخلي الإيراني	اعتماد على الدعم الأميركي
4	الكويت، قطر، عمان	موقف أكثر اعتدالاً وتحفظاً	تواصل دبلوماسي وقلق مشترك

خاتمة واستنتاجات

أثبتت دراسة أمن الخليج العربي في ظل البرنامج النووي الإيراني خلال المدة من 1988 إلى 2003 أن تلك المرحلة كانت مليئة بالتحديات الأمنية التي فرضتها التحولات الإقليمية والدولية. فقد سعت إيران بعد انتهاء حربها مع العراق إلى تعزيز قدراتها الاستراتيجية عبر تطوير برنامجها النووي، تحت ذريعة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. غير أن غياب الشفافية، والشكوك المرتبطة بإمكانية تحويل البرنامج لأغراض عسكرية، جعل هذا الملف مصدر قلق عميق لدول مجلس التعاون الخليجي، التي رأت فيه تهديداً مباشراً لاستقرارها وأمنها القومي.

انعكست تلك المخاوف على استراتيجيات الدفاع لدول الخليج، إذ اتجهت نحو تعزيز تحالفاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، التي أدت دور الضامن الأساسي للأمن الإقليمي. كما ارتبط البرنامج النووي الإيراني بسياقات سياسية معقدة، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، وسقوط نظام صدام حسين لاحقاً، وهي أحداث أسهمت في إعادة رسم خريطة التوازنات في المنطقة.

إن دراسة هذه المرحلة تكشف أن غياب الحوار الإقليمي وضعف آليات الأمن الجماعي زادا من حدة التوترات. ومن ثم، يمكن القول إن البرنامج النووي الإيراني لم يكن مجرد مشروع تقني، بل أداة استراتيجية أثرت في مسار العلاقات الإقليمية، وأعدت تشكيل مفهوم الأمن في الخليج العربي خلال تلك المدة.

⁴ جدول من اعداد الباحث جمعت معلوماته من المرجع التالي.(Patrikarakos, David,2012)

الاستنتاجات

- 1- أداة ضغط استراتيجية: أثبت البرنامج النووي الإيراني خلال المدة 1988-2003 أنه ليس مجرد مشروع تقني، بل يمثل أداة استراتيجية استخدمتها إيران لتعزيز مكانتها الإقليمية وخلق نوع من التوازن أمام التفوق العسكري لدول الخليج المدعومة من الغرب.
- 2- مخاوف خليجية متنامية: غياب الشفافية في البرنامج النووي الإيراني، والشكوك في النوايا الحقيقية لإيران، ولّد شعورًا دائمًا بعدم الأمان لدى دول مجلس التعاون، ما جعل هذا الملف أحد أبرز التهديدات لأمنها القومي.
- 3- تعزيز التحالفات العسكرية: انعكس القلق الخليجي في توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة ودول عربية أخرى، وتوسيع الوجود العسكري الأجنبي في الخليج لضمان الردع الاستراتيجي ضد أي تهديد إيراني محتمل.
- 4- ارتباط الملف بالسياق الدولي: الأحداث الكبرى، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، أسهمت في تعقيد مسار الأزمة النووية الإيرانية وأعطتها أبعادًا تتجاوز الإقليم.
- 5- تأثيرات على الأمن الجماعي: فشل دول الخليج في بناء منظومة أمن جماعي قوية جعلها أكثر اعتمادًا على القوى الكبرى، وهو ما أسهم في إطالة أمد التبعية الأمنية بدلاً من تحقيق الاستقلالية الدفاعية.
- 6- دروس استراتيجية: يبرز البحث أهمية تعزيز الحوار الإقليمي والشفافية في البرامج النووية، وتطوير آليات أمن جماعي خليجية تقلل من التدخلات الخارجية وتحقق توازنًا مستدامًا في المنطقة.

المراجع العربية

- 1- أحمد إبراهيم محمود، 2005، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، مجلة كراسات استراتيجية، المجلد 15، العدد 149.
- 2- أحمد عبد الجبار أحمد الدليمي، 2019، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الكويت 1981-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الانبار.
- 3- إسماعيل صبري مقلد، 1986، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط في مراجعة تحديات الأمن والتعاون، الكويت، منشورات ذات السلاسل.
- 4- أمين حماد، 2012، الرياض تحاور مسؤولاً رفيعاً سابقاً في الملف النووي الإيراني إيران قادرة على انتاج سلاح نووي...، صحيفة الرياض، العدد 16167.
- 5- الباز، أحمد، 2018، الثورة والحرب تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع.

- 6- نصره عبد الله البستكي، 2003، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 7- تميم هاني خلاف، 2013، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 42.
- 8- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية Gov/ 2015/ 68: Final Assessment on Past and Present Outstanding Issues. Regarding Iran's Nuclear Programme.
- 9- جمال محمد خطاب، النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، 2014، القاهرة، دار النهضة العربية.
- 10- جيفري كيمب وآخرون، 2005، الخليج وتحديات المستقبل، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 11- الحرس الوطني الكويتي، 2012، حكام دولة الكويت، الكويت، ط1، د. ن.
- 12- حسن لطيف الزبيدي، 2007، موسوعة الأحزاب العراقية، بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت.
- 13- حشوف ياسين، 2017، اشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية، اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 14- خيرى عبد الرزاق جاسم، 2019، العلاقات الإيرانية الخليجية في معضلة الامن، بغداد، مجلة حمورابي، السنة السابعة، العدد 20.
- 15- رياض الراوي، 2008، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، ط2، دار الأوائل للنشر والتوزيع.
- 16- سليم كاطع علي، 2016، البرنامج النووي الإيراني وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 55.
- 17- صفاء محمد عبد ساجت، 2018، العلاقات الإيرانية الإماراتية 1971- 1997، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
- 18- عبد الجليل زيد المرهون، 2007، أمن الخليج وقضية التسليح النووي، مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- 19- عبد الحكيم عامر الطحاوي، 2003، العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، الرياض، مكتبة العبيكان.
- 20- عبد الخالق عبد الله، 1989، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، العدد 132.

- 21- عبد الفتاح أبو عيشة، 2005، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، عمان، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع.
- 22- عبد الله الاشعل، 1983، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز.
- 23- عبد الله حمود السهلي، 2014، رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- 24- علي فائز، كريم سجادبور، 2014، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، دراسات عالمية، العدد 142، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 25- محمد عبد السلام، السياسة النووية الإيرانية: الدوافع والمسارات، 2005، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- 26- فهد مزبان خراز، 2011، موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني رؤية جيوبولوتيكية استشرافية، مجلة الخليج العربي، المجلد 39، العدد 1-2.
- 27- محمد السعيد إدريس، 2000، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 28- محمد سعيد عبد المؤمن، 2005، إيران ومشكلاتها النووية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 37.
- 29- محمد سلمان طايح، 2024، البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- 30- محمد طالب حميد، 2016، العلاقات الإيرانية الأمريكية تقاطع أم توافق، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 31- مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، 1984، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة، ط1، جامعة البصرة.
- 32- نبيل عبد الفتاح، 1981، الحرب وقضايا الامن في الخليج، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 93.
- 33- نغم أكرم عبد الله الجميلي، 2012، موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني 1992- 2016 (دراسة تاريخية)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 28، ج1، العدد 4.
- 34- نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، 1988، مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- 35- نكتل عبد الهادي عبد الكريم، سوسن جبار عبد الرحمن، التعاون الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي (1991-2001)، مجلة مداد الآداب، العدد19، المجلد 1، 2020.
- 36- نزار عبيد مدني، سعود الفيصل: حياته وشخصيته، رؤاه وأفكاره، أعماله وإنجازاته، 2018، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- 37- هادي جواد كاظم النجار، 2018، السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي دراسة تاريخية سياسية، ط1، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة.
- 38- هاشم جويد الخوالدة، 2013، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1919- 2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- 39- هالة سعودي، 1996، الوطن العربي والولايات المتحدة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- 40- وجدان كارون التميمي، 2020، الموقف الإيراني من تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، مجلة الخليج العربي، المجلد (48)، العدد (4).
- 41- وحيد إسماعيل، 2022، الأمير سعود الفيصل، الكويت، مكتبة افاق، الكويت.

المراجع الاجنبية

- 1-Anton Hyman,(1986). Security Construction the Gulf States Conflict Studies, The Institute for the Study Conflict.
- 2- Clement Therme, Russia iii. Russo- Iranian Relations in the Post- Soviet Era 1991-Present, 2014.
- 3- Rowberry, Ariana. ‘Sixty Years of Atoms for Peace and Iran’s Nuclear Program.’ Brookings Institution, 18 December 2013.
- 4-Haghirian, Mehran.(2025). Nuclear Diplomacy in the Gulf: Exploring Pathways for Regional Nuclear Energy Cooperation between Iran, Saudi Arabia, and the UAE. PRISME Initiative.
- 5-<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/6>

6-Joyner, Daniel H.(2012). “Why Less Is More: Law and Policy Considerations on the Iranian Nuclear Issue.” Harvard Law and Policy Review.

7-Nayef Ali,(1988). UAE stance forward Iraq – Iran War, M. A. Thesis: Faculty of Political Science, Belgrade University.

8-Patrikarakos, David, (2012). Nuclear Iran: Birth of an Atomic State, London: I.B. Tauris.